

مجلة الحقوق

سلسلة "المعارف القانونية والقضائية"

# الرهن الرسمي للخزينة

عبد الغفور أملال

باحث بجامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس

تقديم

ذ. محمد قصري

الوکيل القضائي للمملكة



# الفهرس

- تقديم	7
- مقدمة	9
<b>- الفصل الأول: التنظيم القانوني لمؤسسة الرهن الرسمي للخزينة</b>	15
- المبحث الأول: ماهية الرهن الرسمي المخول للخزينة	18
- المطلب الأول: مفهوم الرهن الرسمي للخزينة وخصائصه	18
الفقرة الأولى : تعريف الرهن الرسمي للخزينة و تحديد طبيعة القانونية	18
أولاً : تعريف الرهن الرسمي للخزينة	19
ثانياً : الطبيعة القانونية للرهن الرسمي للخزينة	25
الفقرة الثانية : خصائص الرهن الرسمي المخول للخزينة	33
أولاً : الرهن الرسمي للخزينة حق عيني تبعي	33
ثانياً : الرهن الرسمي للخزينة حق غير قابل للتجزئة	37
ثالثاً: الرهن الرسمي للخزينة لا يتطلب خروج العقار من حيازة المدين	39
رابعاً : الرهن الرسمي للخزينة حق مصدره القانون	40
المطلب الثاني: تمييز الرهن الرسمي للخزينة عن غيره من المؤسسات المشابهة	42
الفقرة الأولى : تمييز الرهن الرسمي للخزينة عن باقي الرهون	42
أولاً : تمييز الرهن الرسمي الجبري للخزينة عن الرهن الرسمي الرضائي	42
ثانياً : الرهن رسمي للخزينة عن الرهن الحيازي	44
ثالثاً : تمييز الرهن رسمي للخزينة عن الرهن المؤجل	45
الفقرة الثانية : تمييز الرهن رسمي للخزينة عن بعض الضمانات الأخرى	47
أولاً: تمييز الرهن رسمي للخزينة عن حق الامتياز	48
ثانياً : تمييز الرهن رسمي للخزينة في الحجز التحفظي	50
المبحث الثاني: إنشاء الرهن رسمي للخزينة و انقضائه	53
المطلب الأول: شرط انعقاد الرهن رسمي للخزينة	53
الفقرة الأولى: نطاق تطبيق الرهن رسمي للخزينة و الشروط المتطلبة فيه	53
أولاً: مجال تطبيق الرهن رسمي للخزينة	53
ثانياً: شروط تقييد الرهن رسمي لفائدة الخزينة	59
الفقرة الثانية : تقييد الرهن رسمي للخزينة بالسجل العقاري	61
أولاً: الأطراف المعنية بتقييد الرهن رسمي للخزينة	62
ثانياً: إجراءات تقييد الرهن رسمي للخزينة	68
المطلب الثاني: شكلية انقضاء الرهن رسمي للخزينة	78
الفقرة الأولى: أسباب انقضاء الرهن رسمي للخزينة	78
أولاً: انقضاء الرهن رسمي للخزينة بصورة أصلية	79
ثانياً: انقضاء الرهن رسمي للخزينة بصفة تبعية	84
الفقرة الثانية: التشطيب على الرهن رسمي للخزينة	90

أولاً: حالات التشطيب على الرهن الرسمي .....	91
ثانياً: مسطرة التشطيب على الرهن الرسمي للخزينة .....	100
<b>- الفصل الثاني: جدواً مؤسسة الرهن الرسمي للخزينة بين الفعالية والمحدودية -</b>	105
المبحث الأول: المظاهر القانونية لفعالية الرهن الرسمي للخزينة .....	108
المطلب الأول: حماية حقوق الخزينة من خلال بعض الأنظمة القانونية .....	108
الفقرة الأولى: الرهن الرسمي للخزينة كوسيلة للحد من نظام التقادم .....	109
أولاً: نظام التقادم ووسائل الحد منه .....	110
ثانياً: إثبات التقادم وأثره على حق الخزينة في تقييد الرهن .....	117
الفقرة الثانية: الرهن الرسمي للخزينة كضمانة لإيقاف إجراءات التحصيل .....	123
أولاً: تقديم ضمانة الرهن الرسمي لتأمين أداء الدين .....	125
ثانياً: موقف القضاء المغربي من مسألة إيقاف إجراءات التحصيل .....	127
المطلب الثاني: حماية حقوق الخزينة من خلال الحق العيني .....	137
الفقرة الأولى: حق الأفضلية .....	137
الفقرة الثانية: حق التتبع .....	139
أولاً: شروط ممارسة حق التتبع .....	140
ثانياً: إجراءات ممارسة حق التتبع .....	141
ثالثاً: الخيارات الممنوحة لمالك العقار الجديد - الحائز .....	141
الفقرة الثالثة: الحق في التنفيذ على العقار .....	143
المبحث الثاني: صعوبات تحقيق الضمانات المقررة لفائدة الخزينة كدائن مرتهن .....	147
المطلب الأول: محدودية الرهن الرسمي للخزينة أمام بعض الأنظمة القانونية .....	147
الفقرة الأولى: تزاحم بعض الديون الممتازة مع الدين العمومي المضمون برهن رسمي .....	148
أولاً: الأحكام العامة لحقوق الإمتياز .....	148
ثانياً: آثار مرتبة الإمتياز على فعالية الرهن الرسمي .....	154
الفقرة الثانية: تأثير نظام صعوبات المقاولة على حق الأولوية المقرر للخزينة كدائن مرتهن .....	156
أولاً: الموانع القانونية المعطلة لتحقيق ضمانات الرهن الرسمي المخول للخزينة .....	156
ثانياً: تأثير نظام صعوبات المقاولة على مساطر تحقيق الرهن .....	162
المطلب الثاني: تأثير حقوق الخزينة بعوارض مسطرة تحقيق الرهن .....	168
الفقرة الأولى: دعوى بطلان إجراءات التنفيذ على العقار المرهون .....	169
أولاً: دعوى بطلان إجراءات الحجز التنفيذي على العقار المرهون .....	169
ثانياً: الطعن ببطلان إجراءات الإنذار العقاري .....	175
الفقرة الثانية: دعوى الإستحقاق الفرعية وعوارض البيع .....	180
أولاً: المنازعات في ملكية المدين للعقار المحجوز .....	180
ثانياً: منازعات مسطرة البيع وتوزيع حصيلته .....	183
خاتمة .....	188
لائحة المراجع .....	191
<b>الفهرس .....</b>	207



يعتبر التحصيل الهدف الرئيسي من تطبيق القانون الضريبي، إذ بواسطته تستطيع المصالح المؤهلة قانونا، تحويل المبالغ الضريبية المتأتية من أموال وممتلكات المدينين إلى خزينة الدولة، ومرحلة تم فيها عملية الأداء، وبها ينقضي الالتزام الضريبي، كما تعتبر عملية الاستخلاص أو التحصيل من أكثر العمليات الحسابية التي تستأثر باهتمام المدينين الذين عادة ما يأخذون مواعيد تسديدها بعين الاعتبار ويدخلونها في برامجهم وحياتهم الخاصة، وهي أيضا عملية على درجة من الأهمية بالنسبة لخزينة الدولة التي تجعل مشاريعها ومخططاتها ونفقاتها، بصفة عامة رهينة بما استخلصته من موارد غالبيتها ديون مستحقة، حيث يصبح استخلاص هذه الديون أمرًا له صلة مباشرة بالمصالح الأساسية للدولة.

وبالنظر لهذه الاعتبارات، كان لزاما أن تحاط عملية تحصيل ديون الخزينة الثابتة بجميع الضمانات الأساسية التي تجعل منها ديونا محققة للوفاء ومصانة من أي هدر أو ضياع، ومحدد في أجلها القانوني حتى لا يعكس في أدائها سلبا على الموازنة العامة، وهو ما تحقق من خلال منح الخزينة بمقتضى المادة 113 من القانون رقم 15.97 إمكانية تقييد رهن رسمي على عقارات المدين أو الملزم بأداء الضريبة وفق شروط محددة قانونا، هذا الرهن الذي تم التنصيص عليه لأول مرة في صلب قانون يعني بتحصيل الديون العمومية، كأحد التأمينات العينية التبعية الهدافة إلى ضمان استخلاص الدولة لديونها الضريبية.

